النسخة المعدة للإلقاء

روح جديدة للعمل المشترك في القرن الحادي والعشرين: محاضرة ريتشارد ديمبلبي

كريستين لاغارد
مدير عام صندوق النقد الدولي

لندن، ٣ فبراير ٢٠١٤

مساء الخير. شَرُفت بدعوتي لإلقاء محاضرة ديمبلبي هذا العام، وأود توجيه الشكر إلى هيئة الإذاعة البريطانية وعائلة ديمبلبي على هذه الدعوة الكريمة – وخاصة ديفيد ديمبلبي على كلمات التقديم الرقيقة.

هذا المساء أود أن أتحدث عن المستقبل. ولكن، قبل النظر إلى الأمام، أود أن أنظر إلى الخلف – لأن مفاتيح المستقبل كثيرا ما يمكن قراءتها في فنجان الماضي.

أدعوكم للرجوع بأذهانكم إلى الشهور الأولى من عام ١٩١٤، منذ قرن واحد بالضبط. كان معظم العالم آنذاك قد نعم بسنوات طويلة سادها السلام، وأدت القفزات العملاقة في ميدان الابتكار العلمي والتكنولوجي قد أدت إلى إنجازات غير مسبوقة في مستويات المعيشة والاتصالات. لم تكن هناك إلا بضعة حواجز أمام التجارة أو السفر أو حركة رأس المال. كان المستقبل زاخرا بالإمكانات.

ولكن عام ١٩١٤ كان بوابة لثلاثين عاما من الكوارث – أبرزها الحربان العالميتان وفترة "الكساد الكبير". كان العام الذي بدأت فيه كل الأمور تسير في اتجاه خاطئ. ما الذي حدث؟

الذي حدث هو أن ميلاد المجتمع الصناعي الحديث جلب معه اختلالات جسيمة. كان التوتر مستشريا في العالم كله – منافسة بين الأمم، واختلال في ميزان القوى التقليدي، وعدم مساواة بين الأثرياء والفقراء، سواء جاء عن طريق الاستعمار أو من خلال تراجع الفرص المنتظرة للطبقات العاملة غير المتعلمة.

وبحلول عام ١٩١٤، كانت هذه الاختلالات قد انقلبت إلى صراع صريح. ففي السنوات التالية، أدى الفكر القومي والأيديولوجي إلى الحط من الكرامة الإنسانية على نحو غير مسبوق. والتكنولوجيا، بدلا من أن تسمو بالروح الإنسانية، تم

نشرها لأغراض التدمير والترويع. وكان الفشل مصير المحاولات المبكرة لتحقيق التعاون الدولي، مثل عصبة الأمم. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت أنحاء كثيرة من العالم قد أصابها الدمار.

والآن أدعوكم إلى النظر في نقطة التحول الثانية – عام ١٩٤٤. ففي صيف ذلك العام، شرع الاقتصادي البارز جون مينارد كينز ووفد من المسؤولين البريطانيين في رحلة مصيرية عبر مياه الأطلنطي. وكان عبور المحيط محفوفا بالمخاطر – فالعالم كان لا يزال في حالة حرب وسفن العدو منتشرة في مياهه. وكينز نفسه كان معتل الصحة.

لكنه كان على موعد مع القدر – ولم يكن مستعدا لتفويته.

كانت الوجهة هي بلدة بريتون وودز الصغيرة في تلال نيوهامبشير، في شمالي شرق الولايات المتحدة. كان هدفه الاجتماع بنظرائه من بلدان العالم الأخرى. وكانت خطتهم لا تقل عن إعادة بناء النظام الاقتصادي العالمي.

وكانت الأمم الأربعة والأربعين المجتمعة في بريتون وودز عاقدة العزم على بدء مسار جديد – يقوم على الثقة المتبادلة والتعاون المشترك، استنادا إلى المبدأ القائل بأن السلام والرخاء يتدفقان من نبع التعاون، وإيمانا بتغليب المصلحة العالمية الواسعة على المصلحة الذاتية الضيقة.

كانت هذه هي اللحظة الأولى للعمل المشترك – منذ ٧٠ عاما. ومنها وُلدت منظمة الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي – المؤسسة التي أفتخر بقيادتها.

لقد تشكل العالم الذي ورثناه بأيدي هؤلاء الرجالات أصحاب الرؤى الاستشرافية – اللورد كينز وأبناء جيله. لقد أطلقوا طائر السلام والرخاء من رماد الألم والعداء. ونحن مدينون لهم بالكثير من العرفان.

فبفضل جهودهم، رأينا استقرارا اقتصاديا وماليا غير مسبوق على مدار السبعة عقود الماضية. رأينا استئصالا للأمراض، وتراجعا للصراعات، وانخفاضا لوفيات الأطفال، وارتفاعا لمتوسط العمر المتوقع، وانتشالا لمئات الملايين من ربقة الفقر.

غير أننا نخرج اليوم من فترة "الركود الكبير"، أسوأ الأزمات الاقتصادية – وأكبر الاختبارات – في جيلنا. وبفضل روح العمل المشترك – روح التعاون الدولي – التي ورثناها منهم، لم ننزلق إلى هوة كساد كبير آخر كان يمكن أن يجلب الشقاء للعالم من جديد. وقد نجحنا جميعا في اجتياز الاختبار – إذ رفضنا الحمائية، وأعدنا تأكيد التعاون.

لكن هناك اختبارات كثيرة قادمة. فنحن نمر بمنعطف يماثل في كل تفاصيله الجسيمة ما مر به أجدادنا منذ عقد سابق. ومرة أخرى، نشهد تغيرا كليا في الاقتصاد العالمي، ونحن ننتقل من العصر الصناعي إلى العصر الرقمي فائق الترابط.

ومرة أخرى، سنُذكَر في قادم الأيام بكيفية تحركنا لمواجهة هذه التغيرات.

وإذ ننظر إلى الأمام نحو منتصف القرن، نحو العالم الذي سيرثه أولادنا وأحفادنا منا، ينبغي أن نطرح هذا السؤال: كيف نود أن يكون هذا العالم – وكيف يمكننا تحقيقه؟

وكما يقول شكسبير في مسرحية يوليوس قيصر: " ونحن الآن إنما نطفو على مثل هذا البحر الزاخر، وعلينا أن نستغل التيار وهو في صالحنا أو يبوء مسعانا بالفشل."

هذا المساء، أود أن أتحدث عن تيارين كبيرين ستكون لهما الغلبة في العقود القادمة – التوترات المتزايدة في الروابط العالمية المتبادلة، وفي مسار الاستمرارية الاقتصادية. وأود بعد ذلك تقديم اقتراح يبني على الماضي ويتلاءم مع المستقبل: إطار معزز للتعاون الدولي.

باختصار، روح جديدة للتعاون المشترك في القرن الحادي والعشرين.

التوترات في الروابط العالمية المتبادلة

أبدأ بأول تيار كبير – التوترات في الروابط العالمية المتبادلة، بين عالم يواصل التقارب والتباعد في آن واحد.

وحين أقول "التقارب" أعني نمط التكامل والترابط الجارف الذي يميز عصرنا الحالي. إنه بالفعل النظير الحديث لما مر به أسلافنا في السنوات المصيرية السابقة على ١٩١٤.

ما علينا إلا النظر إلى الارتباط الكبير الذي تميز به الاقتصاد العالمي على مدار العقود القليلة الماضية.

الأمر الأول هنا هو أن التجارة العالمية حققت نموا متسارعا. ونحن الآن في عالم يتسم بسلاسل العرض المتكاملة، حيث يمثل أكثر من نصف مجموع الواردات المصنعة، وأكثر من ٧٠% من مجموع الواردات الخدمية، سلعا وسيطة أو خدمات. فأي شركة صناعية تستخدم اليوم مدخلات من أكثر من ٣٥ متعهدا مختلفا حول العالم.

وقد شهدت الروابط المالية زيادة حادة بين البلدان. ففي العقدين الماضيين قبل أزمة ٢٠٠٨، زاد الإقراض المصرفي الدولي – كنسبة من إجمالي الناتج المحلي العالمي – بنسبة ٢٥٠%. وينبغي أن نتوقع مزيدا من الارتفاع في هذه النسبة في المستقبل، مع تزايد عدد البلدان التي تنضم إلى الآصرة المالية التي تربط الاقتصاد العالمي.

ونحن نشهد أيضا ثورة في الاتصالات. وقد انبثقت منها كوكبة كبيرة من الروابط المتبادلة، فأصبحت المعلومات تنتقل بسرعة البرق من نقاط لا حصر لها. لقد تحول العالم إلى نغمة هادرة من الأصوات المتلازمة وخلية من الحيوات المترابطة.

اليوم، هناك ٣ مليار نسمة مترابطين على شبكة الإنترنت، و٣ ملايين رسالة إلكترونية يتم إرسالها كل ثانية. وقد أصبح عدد الأجهزة الجوالة مقارب لعدد سكان الأرض، كما أصبحت "عقلية الجوال" متأصلة في كل مناطق العالم. والواقع أن أعلى معدلات انتشار الهاتف الجوال تتركز في إفريقيا وآسيا.

في عام ١٩٥٣، حين كان الناس يشاهدون تتويج الملكة إليزابيث الثانية، جاءهم الوصف بصوت واحد في الأساس – صوت القدير ريتشارد ديمبلبي الذي نكرمه اليوم. وفي المقابل، حين وُلد الأمير جورج في الصيف الماضي، جاءت البشرى من خلال أكثر من ٢٥٠٠٠ تويتة في الدقيقة!

ومع هذا التغيير الذي يسير بسرعة مذهلة، لا بد أن نتعاطف مع فيوليت كرولي، الكونتيسة الأرملة في المسلس الدرامي "داونتاون آبي"، التي تساءلت عما إذا كان الهاتف "أداة للاتصال أم التعذيب"!

هذا العالم الجديد الجسور – هذا العالم فائق الترابط – يمنح الكثير من الأمل والأمنيات.

فزيادة قوة الروابط التجارية والمالية الأقوى يمكن أن تعود بمنافع ملموسة على الملايين – بما تحققه من ارتفاع في النمو وزيادة في التقارب بين مستويات المعيشة. إن حلم استئصال الفقر المدقع في متناول أيدينا.

وثورة الاتصالات أيضا يمكن أن تكون قوة فعالة للخير. فهي تستطيع تمكين الناس وإطلاق قدراتهم الخلاقة وتحفيز التغيير. ولنفكر في تويتر وكيف ساعدت رسائله على إثارة حماس المشاركين في الربيع العربي، أو الوسائط الاجتماعية التي حملت رسالة ملالا في باكستان وكيف نفذت بها إلى ضمير العالم بأسره.

غير أننا لسنا بصدد واقع براق من كل الأوجه. فحين تصبح الروابط عميقة وكثيفة، يصبح فك اشتباكها أصعب. وفي مثل هذه المتاهة المتشابكة، حتى أقل التوترات يمكن أن يتضخم، فتتردد أصداؤه وتداعياته حول العالم – وكثيرا ما يحدث ذلك في نفس اللحظة، وكثيرا ما يستتبع تطورات ومنعطفات لا يمكن التنبؤ بها. والقنوات التي تحقق التقارب يمكن أيضا أن تجلب العدوى.

ولذلك، يمكن أن يصبح الاقتصاد العالمي أكثر عرضة لعدم الاستقرار. فالتكامل المالي، إذا لم يدار بكفاءة، يمكن أن يصنع أزمات أكثر تواترا وضررا. ولننظر، على سبيل المثال، في المكان الذي بدأت فيه الأزمة المالية العالمية الأخيرة وكيف بدأت – بدأت في أسواق التمويل العقاري في الضواحي الأمريكية – وانتشرت في جميع أنحاء العالم.

ولثورة الاتصالات جانب مظلم أيضا. فيمكنها أن تزرع بذور الخلاف، وتبث روح التحزب، وتنشر الخلط والالتباس. وبدلا من أن تكون منبرا إلكترونيا للأفكار والتعبير، يمكن أن تخلق غوغائية افتراضية أو محفلا عالميا لترويج التعصب والكراهية. وبدلا من أن تقدم لنا سمفونية جميلة، نجد أنفسنا في مواجهة نشاز قبيح.

ومن ثم فإن أكبر التحديات أمامنا جميعا هو تضخيم الإيجابي وتقزيم السلبي.

وإذا لم تكن إدارة "التقارب" العظيم بالصعوبة الكافية، فسوف تتعقد أكثر بسبب التيار الآخر الذي أشرت إليه، وهو ميل العالم للتباعد في الوقت الذي يزداد فيه تقاربا.

إنها مفارقة. فما الذي أعنيه بها؟ أعني انتشار مصادر القوة عبر العالم – نحو مناطق جغرافية أكثر تنوعا وأطراف معنية عالمية أكثر تنوعا أيضا. وعلى خلاف الحال مع التكامل، لم يمر أسلافنا بأي تجربة على هذا الغرار. إنها سمة مميزة لعصرنا فائق الترابط.

ومن أهم الاتجاهات الكبرى في عصرنا الحالي ذلك التحول في القوة العالمية من الغرب إلى الشرق، ومن الشمال إلى الجنوب – من قلة قليلة إلى حفنة من الأطراف إلى عدد لا حصر له.

فمنذ خمسين عاما مضت، كانت الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تساهم بنحو ربع إجمالي الناتج المحلي العالمي. واليوم، أصبحت تساهم بالنصف، والنسبة في ارتفاع سريع – لتصل على الأرجح إلى الثلثين في غضون العقد القادم.

ويتجاوز انتشار القوة حدود العلاقات القُطْرية، فيمتد إلى طائفة كبيرة من الشبكات والمؤسسات الموجودة في نسيج المجتمع العالمي.

ولنفكر في مجتمع المنظمات غير الحكومية الصاعد، والذي يمكن أن يستخدم ثورة الاتصالات لمد نشاطها وتعزيز صوت المجتمع المدني. ففي عشرين عاما فقط، ارتفع عدد هذه المجموعات المرتبطة بالأمم المتحدة من ٧٠٠ إلى حوالي ٤٠٠٠.

ولنفكر في القوة المتنامية للشركات متعددة الجنسيات التي أصبحت الآن تسيطر على ثلثي التجارة العالمية. فطبقا لبعض البحوث، هناك ١٢ شركة متعددة الجنسيات من بين ١٠٠ كيان اقتصادي تتصدر قائمة الكيانات الأكبر حجما على مستوى العالم.

ولنفكر في المدن الكبرى – فهناك ٣١ منها على قائمة المائة أيضا. ولا يزال النمو مستمرا. فبحلول عام ٢٠٣٠، ستكون المدن موطنا لإقامة حوالي ٦٠% من سكان العالم.

ولنفكر أيضا في التطلعات المتزايدة للمواطنين الذين يزداد شعورهم بأنهم جزء من "قريتنا العالمية" المترابطة، وإن لم يتكيفوا معها بشكل كامل بعد. وبحلول عام ٢٠٣٠، يمكن أن يصل عدد المنتمين إلى الطبقة المتوسطة إلى أكثر من ٥ مليارات على مستوى العالم، صعودا من مليارين حاليا. ولا شك أن هؤلاء سيطالبون بمستويات معيشية أعلى، بالإضافة إلى مزيد من الحرية والكرامة والعدالة. ما الذي يجعلهم يقبلون أقل من ذلك؟

إن هذا العالم سيكون عالما أكثر تنوعا تتزايد فيه المطالب وتصبح القوة أكثر انتشارا. وفي مثل هذا العالم، يمكن أن يكون إنجاز الأمور أصعب بكثير، ويصبح التوصل إلى توافق حول القضايا ذات الأهمية العالمية أكثر مشقة.

والخطر الداهم هو أن يكون العالم أكثر ترابطا – اقتصاديا وماليا وتكنولوجيا – ولكنه أكثر تفتتا من حيث القوة والنفوذ واتخاذ القرار. ويمكن أن يؤدي هذا إلى مزيد من التردد والجمود وانعدام الأمن – وإغراءات التطرف .. ويتطلب حلولا جديدة.

التوترات في مسار الاستمرارية الاقتصادية

وسوف نحتاج إلى حلول للتيار الواسع الثاني الذي سيكون مهيمنا في العقود القليلة القادمة – التوترات في مسار الاستمرارية الاقتصادية، بين الحفاظ على القوة وإبطاء الخطى.

وبالطبع، يمثل النمو الأولوية الآنية القصوى من أجل تجاوز الأزمة المالية التي بدأت منذ ست سنوات ولا تزال قائمة، كما تذكرنا الأسواق هذه الأيام. ويتطلب هذا جهدا مستمرا ومنسقا لمعالجة المشكلات التي لم تحل بعد – تركة من الدين الخاص والعام المرتفع، وأجهزة مصرفية ضعيفة، ومعوقات هيكلية أمام التنافسية والنمو – والتي خلفت لنا مستويات عالية غير مقبولة من البطالة.

أعلم أنكم اعتدتم من الصندوق الحديث عن هذه القضايا. لكنني أود اليوم وضع هذه القضايا في سياق المعوقات الأطول أجلا. وأعني ثلاثة معوقات على وجه الخصوص – التحولات الديمغرافية، والتدهور البيئي، وعدم المساواة في الدخل. وكما هو الحال مع الروابط العالمية المتبادلة، كان بعض هذه المشكلات يمكن أن يبدو مألوفا لأسلافنا – ومنها تزايد عدم المساواة على سبيل المثال. لكن بعضها الآخر جديد ومحدث – مثل الضغوط على البيئة.

العوامل الديمغرافية

واسمحوا لي أن أبدأ بالعوامل الديمغرافية. فعلى مدار الثلاثة عقود القادمة، سيصبح سكان العالم أكثر عددا وأكثر تقدما في العمر.

وفي غضون ثلاثين عاما، سيزداد سكان الكرة الأرضية بنحو ملياري نسمة، منهم ثلاثة أرباع مليار نسمة يتجاوزون الخامسة والستين. وبحلول عام ٢٠٢٠، ولأول مرة على الإطلاق، سيكون عدد كبار السن الذين يتجاوزون الخامسة والستين أكبر من عدد الأطفال دون الخامسة.

وسوف يتغير التوزيع الجغرافي أيضا – فالسكان صغار السن في مناطق مثل إفريقيا وجنوب آسيا سيشهدون زيادة حادة، بينما ترتفع الأعمار ويتقلص عدد السكان في أوروبا والصين واليابان. وفي العقود القادمة، نتوقع أن تتفوق الهند على الصين وتتفوق نيجيريا على الولايات المتحدة من حيث تعداد السكان. وسوف تبدأ شيخوخة كل من الصين والهند في المستقبل القريب.

ويمكن أن يخلق ذلك مشكلات على جانبي الطيف الديمغرافي – في البلدان الشابة والبلدان الشائخة.

وتشهد البلدان الشابة حاليا "تضخما في أعداد الشباب"، حيث نجد ما يقرب من ثلاثة مليارات نسمة – أي نصف سكان العالم – دون الخامسة والعشرين. ويمكن أن يتحول ذلك إلى نعمة أو نقمة، كسب ديمغرافي أو قنبلة موقوتة ديمغرافية.
فلا شك أن السكان الشباب أرض خصبة للابتكار والديناميكية والإبداع. لكن كل شيء سيعتمد على توليد وظائف كافية لتلبية تطلعات الجيل الصاعد.

ويدعو هذا إلى تركيز موحد على تحسين التعليم – وخاصة آثار التغير التكنولوجي على توظيف العمالة، والتي يمكن أن تكون آثارا هائلة. وبالنظر إلى المستقبل، نجد أن عوامل مثل ثورة الإنترنت، وظهور الآلات الذكية، وتزايد المكون عالي التقنية في المنتجات، كلها سيترك انعكاسات ضخمة على الوظائف وعلى كيفية أدائنا للأعمال. لكن الحكومات لم تبدأ التفكير في هذه المسألة على نحو استراتيجي أو استباقي بالقدر الكافي.

وبطبيعة الحال، سيكون لدى البلدان الشائخة مشكلات مختلفة. فسوف تواجه تباطؤا في النمو في نفس الوقت الذي تحتاج فيه إلى رعاية الجيل المتقاعد – الجيل الذي ساهم في المجتمع ويتوقع، بمقتضى العقد الاجتماعي، أن تتاح له خدمات اجتماعية ملائمة وهو ينتقل إلى سنوات عمره الأخيرة. هذا أيضا يمكن أن ينشئ توترات.
وقد تساعد الهجرة من البلدان الشابة إلى البلدان الشائخة في تخفيف بعض الضغوط على الجانبين، لكنها قد تشعل التوترات أيضا – فهجرة العقول يمكن أن تضعف الإمكانات الإنتاجية في بلدانهم الأم، كما يتسبب تدفق أعداد كبيرة مفاجئة إلى البلدان الأخرى في تقويض التماسك الاجتماعي لدى البلدان المضيفة يشعل العصبية القومية. نعم، الهجرة يمكن أن تساعد ولكنها يجب أن تدار بكفاءة.

التدهور البيئي

فالقضايا الديمغرافية، إذن، تمثل عقبة محتملة على المدى الطويل. ويأتي **التدهور البيئي** كعقبة ثانية، وهو أحدث التحديات وأكثرها جسامة في عصرنا الراهن. وكلنا يعلم ما تضعه هذه القضية على المحك. وسوف يزداد عدد الأثرياء الذين يصلون إلى أقصى الحدود في استنزاف البيئة الطبيعية.

ويمكن أن نتوقع تناميا في نقاط الضغط حول شح المياه والغذاء والطاقة مع مرور السنوات في هذا القرن. وبحلول عام ٢٠٣٠، سنجد أن نصف سكان العالم تقريبا يعيشون في مناطق الإجهاد أو النقص المائي.

وفوق كل ذلك يحوم شبح تغير المناخ في مساره العنيف. فبسبب عجرفة البشرية، بدأت البيئة الطبيعية التي نحتاجها للبقاء تنقلب علينا.

ولا شك أن الشرائح الأكثر ضعفا هي التي ستكون الأكثر معاناة من اهتزازات المناخ. فعلى سبيل المثال، تشير بعض التقديرات إلى أن ٤٠% من الأرض المستخدمة حالية في زراعة الذرة في إفريقيا جنوب الصحراء لن تصبح قادرة على دعم هذا المحصول مع ثلاثينات القرن الحالي. وسيترتب على ذلك انعكاسات شديدة الإرباك على أقوات وأرواح الأفارقة. وقد ألقى الأمير تشارلز محاضرة ديمبلبي هذه منذ سنوات قليلة ماضية. واغتنم هذه الفرصة لإطلاق مناشدة مفعمة بالحماس لاحترام القانون الطبيعي للاستمرارية البيئية. وقال: "بخذلاننا الأرض، نخذل الإنسانية".

والخبر السيئ هو أننا في مسار خطير يقترب بنا من المنعطف الحرج. أما الخبر السار فهو أن الوقت لم يتأخر بعد لتحويل اتجاه التيار – حتى وإن كان البحر هائجا.

ومن الواضح أن التغلب على مشكلة تغير المناخ هي مشروع عملاق ينطوي على جوانب عديدة متحركة. وحسبي أن أذكر أحد مكوناتها – وهو ضمان أن يدفع المتسبب مقابل الضرر الذي أحدثه. ما السبب في أهمية هذا الجانب – دقة تحديد سعر الضرر؟ لأنه سيساعد على تخفيف الضرر اليوم وتشجيع الاستثمار في التكنولوجيات منخفضة الكربون غدا.

ويجب أن يكون جزءا من الحل أيضا إلغاء دعم الطاقة بالتدريج وتحديد أسعار صحيحة للطاقة. ولنفكر في هذه المسألة: نحن ندعم نفس السلوك الذي يدمر كوكبنا، وعلى نطاق شاسع. فالدعم المباشر وخسائر الإيرادات الضريبية من الوقود الأحفوري كانا مسؤولين عن تآكل قيمة تصل إلى ٢ تريليون دولار تقريبا في عام ٢٠١١ – وهو ما يقرب من مجموع إجمالي الناتج المحلي لبلدان مثل إيطاليا أو روسيا! والأسوأ في كل هذا هو أن هذا الدعم يذهب في معظمه إلى الأثرياء نسبيا وليس الفقراء. ويمكن أن يكون تخفيض الدعم وفرض ضريبة ملائمة على الطاقة احتمالا رابحا في كل الحالات بالنسبة للأفراد ولكوكب الأرض.

عدم المساواة في الدخل

تمثل العوامل الديمغرافية والتدهور البيئي اتجاهين أساسيين على المدى الطويل – ويمثل تفاوت الدخل الاتجاه الثالث، وهي في الواقع قضية قديمة عادت إلى المقدمة من جديد.

ونحن جميعا ندرك كل الإدراك أن عدم المساواة في الدخل يتزايد في معظم البلدان. فهناك سبعة من كل عشرة أشخاص في عالم اليوم يعيشون في بلدان زادت فيها عدم المساواة على مدار الثلاثة عقود الماضية.

وبعض الأرقام ذات الصلة تثير الدهشة الشديدة – فطبقا لمنظمة أوكسفام، أغنى ٨٥% شخص في العالم يمتلكون نفس مقدار الثروة التي يمتلكها نصف سكان العالم الأكثر فقرا.

وفي الولايات المتحدة، عاد عدم المساواة إلى ما كان عليه قبل "الكساد الكبير"، واستحوذ أغنى ١% على ٩٥% من كل الدخل المكتسب منذ عام ٢٠٠٩، بينما أصبح أفقر ٩٠% من السكان أكثر فقرا. وفي الهند، زادت الثروة الصافية لمجتمع أصحاب المليارات بمقدار ١٢ ضِعفا خلال ١٥ عاما، وهو ما يكفي للتخلص من الفقر المطلق في ذلك البلد مرتين.

وفي ضوء حقائق على هذا الغرار، ليس من المدهش أن نرى المجتمع العالمي وقد وضع عدم المساواة موضع تركيز متزايد. وليس من المدهش أن الجميع، من كونفدرالية الصناعة البريطانية إلى البابا فرنسيس، يجهر بالحديث عن هذه الظاهرة – لأنها قادرة على تمزيق النسيج الثمين الذي يحافظ على تماسك المجتمع.

ودعوني أصارحكم: في الماضي، كان خبراء الاقتصاد يقللون من أهمية عدم المساواة. وقد انصب تركيزهم على النمو الاقتصادي، على حجم الكعكة وليس توزيعها. واليوم، نحن أكثر دراية وإدراكا للضرر الذي ترتب على عدم المساواة. وبتعبير بسيط، يؤدي توزيع الدخل شديد الالتواء إلى الإضرار بوتيرة النمو واستمراريته على المدى الأطول. ويؤدي هذا إلى اقتصاد إقصائي، وأرض خراب من الإمكانات المهمَلة.

ومن السهل تشخيص المشكلة، لكن حلها أصعب بكثير.

ومن واقع عملنا في الصندوق، نعلم أن نظام المالية العامة يمكن أن يساعد في الحد من عدم المساواة عن طريق التصميم الدقيق لسياسات الضرائب والإنفاق. فكِّروا في زيادة تصاعدية النظام الضريبي، وتحسين فرص الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية، ووضع برامج اجتماعية فعالة وموجهة إلى المستحقين. لكن هذه السياسات صعبة التصميم، ولأنها تقود إلى أطراف فائزة وأخرى خاسرة – فهي تخلق معارضين وتقتضي التحلي بالشجاعة.

ومع ذلك، ينبغي أن نتعامل معها، وأن نتأكد من إعطاء "الإدماج" نفس وزن "النمو" عند تصميم السياسات. نعم، إننا نحتاج إلى نمو دامج.

وزيادة الإدماج والفرص في الحياة الاقتصادية تعني أيضا تخفيض المحاباة والفساد. ويجب أن تصعد هذه القضية أيضا لتتصدر جدول أعمال السياسات.

وهناك بُعد آخر في عدم المساواة أود مناقشته هنا – بُعد قريب إلى قلبي. وإذا كنا نتحدث عن الإدماج في الحياة الاقتصادية فلا بد أن نتحدث عن قضايا الجنسين.

فكما نعلم جيدا، لا تزال الفتيات والنساء محرومات من تحقيق إمكاناتهن – ليس فقط في العالم النامي، وإنما في البلدان الغنية أيضا. وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن عدد النساء اللاتي يعانين من المعوقات يبلغ ٨٦٥ مليون امرأة حول العالم. إنهن يواجهن التمييز عند الميلاد، وعلى مقاعد الدراسة، وفي قاعة مجلس الإدارة. إنهن يواجهن تحفظا في السوق – وفي الذهنية السائدة.

ولكن حقائق الحياة الاقتصادية واضحة وضوح النهار. فمنع المرأة من المساهمة يقود إلى انخفاض مستويات المعيشة للجميع. وإذا شاركت النساء في القوى العاملة بنفس قدر مشاركة الرجال، يمكن أن يتحقق تحسن هائل في الدخل الفردي – بواقع ٢٧% في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، و ٢٣% في جنوب آسيا، و ١٧% في أمريكا اللاتينية، و ١٥% في شرق آسيا، و ١٤% في أوروبا وآسيا الوسطى. إننا ببساطة لا يسعنا إهدار تلك المكاسب.

إن "جرأة الاختلاف"، كما أسميها – أي تمكين المرأة من المشاركة على قدم المساواة مع الرجل – يمكن أن تغير اللعبة الاقتصادية العالمية. ويجب علينا أن نترك للمرأة حرية النجاح في المستقبل – لما فيه صالحنا وصالح البنات الصغيرات – والبنين الصغار. إن العالم سيكون لهم – فلنعطهم إياه.

روح العمل المشترك في العصر الجديد

وقد تحدثت هذا المساء عن نقاط الضغط الأساسية التي تسيطر على الاقتصاد العالمي في السنوات القادمة – التوتر بين التقارب والتباعد؛ والتوتر بين الحفاظ على القوة وإبطاء الخطى. تحدثت عن الضغوط التي كان يمكن أن تبدو مألوفة منذ قرن مضى، والأخرى الجديدة كل الجدة.

والآن اسمحوا لي أن أطرح سؤالا: كيف نتعامل مع نقاط الضغط هذه؟ وأين توجد الحلول؟

الواقع أن التغلب على التوتر الأول يتلخص في سؤال بسيط: هل نتعاون كأسرة عالمية أم يقف كل منا في مواجهة الآخر عبر خنادق العزلة التي تفصل بيننا؟ هل نحن أصدقاء أم أعداء؟ أما التوتر الثاني فيتطلب منا مواجهة تهديدات مشتركة لا تفصل بينها حدود. فهل نواجه الشدائد معا، أم نبني المزيد من الحدود وخطوط ماجينو لتصبح مجرد أدوات وهمية للحماية.

ولذلك فإن طريقة التصدي لنوعي التوتر واحدة: تجديد الالتزام بالتعاون الدولي .. بوضع المصلحة العالمية فوق المصلحة الذاتية .. بروح العمل المشترك.

وكما قال مارتن لوثر كينغ ذات مرة: "نحن محصورون في شبكة تبادلية لا مفر منها، مقيدون في رداء مصيري واحد. وأي شيء يؤثر في أحدنا بشكل مباشرة، يؤثر في جميعنا بشكل غير مباشر."

إنه بالفعل درس قديم لعصر جديد. ففي مثل هذه المرحلة المصيرية، ينبغي أن نختار روح عام ١٩٤٤ وليس عام ١٩١٤. نحتاج إلى إذكاء روح بريتون وودز التي خدمت صالحنا جميعا على خير وجه.

غير أن هذا لا يعني أن علينا الرجوع إلى نقطة الصفر.

فبفضل التراث التاريخي، أصبحت لدينا أشكالا من التعاون قابلة للتطبيق. ومرة أخرى، فكروا في الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية – وبالطبع صندوق النقد الدولي. ويمكن أن نسميها أشكالا ملموسة – أو "صلبة" – للحوكمة العالمية.

ولدينا أيضا عدد من الأدوات "الناعمة"، مثل مجموعة العشرين من ناحية وشبكات المنظمات غير الحكومية من ناحية أخرى. وليس لهذه الكيانات تفويضات رسمية أو صلاحيات إنفاذ قانونية، لكن لها قيمتها. فهي تستطيع التحرك بسرعة وتستطيع فتح أبواب الحوار. وكما أشار ونستون تشرتشيل في مقولته الشهيرة: "من الأفضل دائما أن نتحاور بدلا من أن نتحارب"!

وقد رأينا قوة العمل المشترك على أرض الواقع، سواء كان "صلبا" أو "ناعما". وللعثور على مثال للتعاون الناعم، لا نحتاج إلى النظر أبعد من هنا في لندن منذ خمس سنوات، حين تضامنت بلدان مجموعة العشرين لتغيير اتجاه تيار الأزمة، وضمنت عدم انزلاق العالم إلى كساد عالمي ثان.

أما عن الأشكال الملموسة، فأدعوكم للنظر في الدور التاريخي الذي يؤديه الصندوق منذ سنين طويلة – مساعدة أوروبا بعد الحرب، والأمم الجديدة في إفريقيا وآسيا بعد الاستقلال، والكتلة الشرقية السابقة بعد سقوط الجدار الحديدي، وأمريكا

اللاتينية وآسيا بعد الأزمة الطاحنة. وأثناء الأزمة الحالية، تعهدنا بتقديم ١٥٤ قرضا جديدا، وصرفنا ١٨٢ مليار دولار للبلدان التي تحتاج إليها، وقدمنا مساعدات فنية لتسعين في المائة من بلداننا الأعضاء وعددها ١٨٨ بلدا.

ويكمن جمال الروح الجديدة للعمل المشترك في أنها تستطيع البناء على القديم – ولكنها تستطيع الزيادة عليه. فقد أثبتت أدوات التعاون القائمة نجاحا فائقا على مدار العقود السابقة، ويجب الاحتفاظ بها وحمايتها. ويعني هذا أن مؤسسات مثل الصندوق يجب أن تصبح مجارية لكل مستجدات العصر وممثلة لكل تفاصيل الديناميكية المتغيرة للاقتصاد العالمي. ونحن نعمل على تحقيق ذلك.

وبشكل أعم، يجب أن تصبح روح العمل المشترك الجديدة أكثر إدماجا للجميع – بحيث تحتوي ليس القوى الصاعدة في العالم فقط، وإنما أيضا الشبكات والتحالفات الآخذة في التوسع والتي أصبحت عميقة الجذور في نسيج الاقتصاد العالمي. إن روح العمل المشترك الجديدة يجب أن تكون قادرة على الاستماع لهذه الأصوات الجديدة والاستجابة لها.

كذلك ينبغي أن تتسم روح العمل المشترك الجديدة بالمرونة، بحيث تضمن التكامل وليس التنافس بين أشكال التعاون الناعمة والصلبة. ينبغي أن تشجع تكوين منظور طويل الأجل وعقلية عالمية، وأن تكون حاسمة في الأجل القصير –– للتغلب على إغراء التقوقع والتخبط العشوائي.

وفي الأساس، ينبغي أن تعمل هذه الروح على بث شعور أوسع نطاقا بالمسؤولية الاجتماعية من جانب كل الأطراف المعنية في الاقتصاد العالمي الحديث. ينبغي أن تغرس قيم اقتصاد سوقي عالمي متحضر – "نقابة مهنية" عالمية، إذا جاز التعبير.

ما الذي يمكن أن يعنيه هذا في الواقع العملي؟ يعني بوضوح عدة أمور، تبدأ بأن تتحمل كل الأطراف المعنية العالمية مسؤوليتها الجماعية عن إدارة القنوات المعقدة للعالم فائق الترابط.

وكبداية، يعني هذا تجديد الالتزام بالانفتاح، وبالمنافع المشتركة للتجارة والاستثمار الأجنبي.

ويعني أيضا المسؤولية الجماعية عن إدارة النظام النقدي الدولي الذي حقق تطورا هائلا منذ إقامة نظام بريتون وودز القديم. وتترجم المسؤولية الجماعية إلى تعاون وثيق بين كل المؤسسات النقدية –– مع مراعاة التأثير المحتمل لسياساتها على الآخرين.

وبالتالي، يعني هذا أننا بحاجة إلى نظام مالي للقرن الحادي والعشرين. ما الذي أعنيه بهذا؟

أعني نظاما ماليا يخدم الاقتصاد المنتج بدلا من خدمة أغراضه الخاصة، حيث تسعى مناطق الاختصاص المختلفة لتحقيق صالحها الخاص فقط شريطة أن يسود الصالح العالمي الأكبر استنادا إلى هيكل تنظيمي يغطي العالم كله. أعني إشرافا ماليا فعالا في تضييق الخناق على التجاوزات مع التأكد من توفير الائتمان للأنشطة الأكثر احتياجا. وأعني أيضا هيلا ماليا تشترك فيه قطاعات النشاط في مسؤولية الحفاظ على سلامة النظام ككل، حيث ينظر إلى الثقافة بنفس الجدية التي ينظر فيها إلى رأي المال، وحيث روح الجماعة تخدم الاقتصاد العيني ولا تحكمه.

ولهذا كله أصداء خاصة هنا في مدينة لندن. فهي مركز مالي يمتد نشاطه إلى كل أنحاء العالم، ومن ثم يجب أن تكون مركزا ماليا له مسؤولية عبر مختلف أنحاء العالم. ومع كل الاحترام والإعجاب المستحقين، لا ينبغي أن يقتصر هذا على تعيين مواطن كندي لرئاسة بنك انجلترا!

وينبغي أيضا أن تسيطر روح العمل المشترك الجديدة للقرن الحادي والعشرين على أهم القضايا المطروحة مثل تغير المناخ وعدم المساواة. ففي هذه القضايا، لا يمكن لأي بلد أن يقف وحده، ومكافحة تغير المناخ تتطلب إصرارا مشتركا من كل الأطراف المعنية التي تعمل معا – الحكومات والمدن والشركات والمجتمع المدني وحتى المواطنون الأفراد. كذلك ينبغي أن تتعاون البلدان لمعالجة عدم المساواة. وعلى سبيل المثال لا الحصر، إذا تنافست البلدان على العمل التجاري بتخفيض الضرائب على دخل الشركات، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تفاقم مشكلة عدم المساواة.

وعلى وجه الإجمال، لن يكون تحقيق التعاون الذي أفكر فيه للقرن الحادي والعشرين أمرا سهلا. بل إنه قد يزداد صعوبة مع مرور الوقت، حين يُسدل الستار على الأزمة، وحين يبدأ التراخي -- في نفس الوقت الذي ربما يجري فيه غرس بذور الأزمة القادمة.

ولكن، بالنظر إلى التيارات التي ستهيمن في العقود القادمة، هل لدينا بالفعل خيار آخر؟ إن اعتناق روح العمل المشترك الجديدة أمر لا يقبل التفاوض.

***

خاتمة

وهنا أختتم كلمتي بالعودة إلى البداية – إلى كينز وهذا اللقاء الشهير مع القدر.

ففي إشارة إلى هذه اللحظة العظيمة للعمل المشترك قال: "إن استطعنا الاستمرار على هذا النحو، سينجلي هذا الكابوس الذي رافق معظم الحاضرين هنا فترة طويلة من حياتنا. ستصبح أخوة الإنسانية أكثر من مجرد عبارة."

وقد أثبت التاريخ أن كينز كان على حق. فقد صرف أسلافنا أشباح الماضي، وأورثونا عالما أفضل – وكان جيلنا المستفيد الأكبر.

وقد وصلنا إلى ما نحن فيه اليوم لأن الجيل السابق أقام الأساس المطلوب.

والآن جاء دورنا – لكي نمهد السبيل للجيل القادم. فهل نحن على مستوى التحدي؟ إن مستقبلنا يتوقف على إجابة هذا السؤال.

شكرا جزيلا لكم.